جـدوى الإصـلاحات الاقتصـادية في مجال التجــارة الخارجية الجــزائرية في ظـل أزمـة النفـط

The feasibility of economic reforms in the field of Algerian foreign trade in light of the oil crisis

د.دريدي سارة*

جامعة قسنطينة 02 – الجزائر

sarra azeddine.dridi@univ-constantine2.dz

د.بن حركو غنية

جامعة قسنطينة 02 – الجزائر

raniabenharkou@yahoo.fr

Received: 23/12/2017 Accepted: 14/05/2018 Published: 30/06/2018

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال تجارتها الخارجية في إطارها القانوني والمؤسساتي لتحقيق التحرير التجاري بغية تنويع الاقتصاد خارج النفط والحد من الانكشاف عن تقلبات الأسعار، مع استنتاج أثر هذه الإصلاحات على واقع التجارة الخارجية الجزائرية من حيث بنيتها والمتعاملين معها في ظل أزمة النفط التي مست العالم منذ 2014.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات، التجارة الخارجية الجزائر، أزمة النفط.

تصنيف F10,F16:JEL

Abstract

This study deals with all the reforms undertaken by Algeria in the field of foreign trade within its legal and institutional framework to achieve commercial liberalization in order to diversify the economy outside oil and reduce the exposure to price fluctuations, then concluding the impact of these reforms on the reality of Algerian foreign trade in terms of its structure and customers within the framework of the oil crisis since 2014.

Keywords : reforms, Algerian foreign trade, oil crisis since

Jel Classification Codes: F10,F16

* المؤلف المرسل: **د.دريدي سارة** ، الإيميل : sarra azeddine.dridi@univ-constantine2.dz

1. مقدمة:

طالما اتسم الاقتصاد الوطني بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات بنسبة 98% لذلك فقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات، من بينها تلك التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، وبالأخص تحرير هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، هذه النعمة التي أصبحت نقمة في ظل تفشي ظاهرة نقمة الموارد التي تصبح أخطر في الفترات التي تشهد أسعارها تقلبات في الأسواق الدولية.

1.1.أهمية البحث

قمنا في هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية لما للموضوع من أهمية في تحديد أثر هذه الإصلاحات على واقع التجارة الخارجية الجزائرية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتداعيات أزمة النفط التي مست العالم منذ 2014.

2.1.مشكلة الدراسة

لقد اهتمت السلطات العمومية بإصلاح قطاع التجارة الخارجية للتخفيف من الانعكاسات السلبية للاقتصاد الريعي، خاصة خلال الأزمات النفطية أين يبدو العجز جليا بسبب تقلص إيرادات الصادرات، و لقد اختلف مناهج الإصلاح، و كان آخرها اعتماد سياسة التحرير سبيلا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذلك فقد قامت بجملة من التغييرات في إطارها القانوني والمؤسساتي، من أجل تسهيل الحصول على مستلزمات الأنشطة الاقتصادية، و في المقابل تسهيل تصريف منتجاتها نحو الخارج لكن تبقى فعالية هذه الإصلاحات مرتبطة بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني و استجابته للتحرير التجاري، وهذا ما دفعنا للبحث في مدى فعالية الإصلاحات المعتمدة في قطاع التجارة الخارجية و بالأخص سياسة التحرير التجاري المتبناة منذ التسعينات للتقوية الاقتصاد الوطني و زيادة قدرته على مواجهة تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، و عليه تم طرح السؤال التالي:

هل استطاعت الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة تلك التي بادرت إليها الجزائر منذ التسعينات في مجال التجارة الخارجية أن تحرر الجزائر من أخطار تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية؟

3.1.فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

– لم تستطع إصلاحات قطاع التجارة الخارجية أن تخلص الاقتصاد الجزائري من طبيعته الريعية.

– تسببت أزمة النفط التي مست العالم منذ 2014 بأضرار جسيمة على الميزان التجاري للاقتصاد الوطني.

– سياسة التحرير التجاري التي انتهجتها الجزائر منذ التسعينات زادت من حدة التبعية لقطاع المحروقات.

4.1.أهداف الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

– حصر الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية منذ الأزمة النفطية الأولى في الجزائر 1986 (الإطار المؤسساتي والقانوني)

– تحليل أثر هذه الإصلاحات وبالأخص سياسة التحرير التجاري على واقع التجارة الخارجية الجزائرية، ومن ثم على الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن التجارة الخارجية هي مرآة عاكسة للإقتصاد.

– استنتاج مدى قدرة هذه الإصلاحات لمواجهة أزمة النفط (انهيار أسعار النفط) منذ 2014

5.1.منهجية الدراسة

اعتمدنا في تحقيق هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على حصر الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، وتحليل أثر هذه الأخيرة على واقع التجارة الخارجية الجزائرية، و من ثم على الاقتصاد الوطني خاصة في ظل أزمة النفط التي اجتاحت العالم منذ 2014. وقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

– الإصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية

– تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة النفط

2.الاصلاحات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية:

حاولت الجزائر إصلاح تجارتها الخارجية سواء بتقييدها أو بتحريرها لبعث الاقتصاد الوطني وفقا للمراحل التالية:

1.2. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

لقد بدأ اهتمام السلطات العمومية بإصلاح قطاع التجارة بعد الأزمة النفطية لعام 1986 بعد أن بدا جليا عجز الميزان التجاري بسبب تقلص إيرادات الصادرات التي كانت تشكل نسبة 95% من المداخيل، فيما كانت العائدات خارج المحروقات ضئيلة لا تكاد تذكر، وتطلب الأمر النهوض بالإنتاج والإنتاجية وتنويع الصادرات خارج المحروقات. إذ تم وضع القانون رقم 29/88 ليكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق أعوان اقتصاديين، وهيئات عمومية تمارس نشاطها على أساس "دفتر الشروط" الذي تتحدد فيه ممارسة نشاط هذه الهيئات، حيث تندرج نشاطاتها في ترتيب الأولويات في المبادلات الخارجية ضمن اختبارات الحكومة، وتنشيط عملية تكامل الإنتاج الوطني والتنمية الاقتصادية، وتنظيم وتنسيق النفاذ للأسواق الدولية للمؤسسات العمومية عن طريق الهيئات الممارسة للتجارة، غير أن هذه الإجراءات لم تطبق على أرض الواقع (شامي رشيدة، 2006-2007، ص202).

ومن الجدير بالذكر أن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بدأت منذ، 1962 أي قبل أزمة النفط واستمرت حتى 1989 و يمكن تلخيص هذه المرحلة في ثلاث نقاط(بن ديب عبد الرشيد ،2003-2002):

- **الرقابة الإدارية 1962- 1970:** تميزت فيها السياسة التجارية للجزائر بإجراءات رقابية واعتبرت أنها مرحلة لتحضير ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.
- **التطبيق التدريجي لاحتكار الدولة للمبادلات الخارجية 1971 . 1979:** تم هذا الأخير بعدما أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، حيث وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تنظيم الاحتكار .
- **التطبيق الإلزامي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1980 . 1989**: تم تبني هذا الأخير قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني .

وبحلول عام 1990 شرعت الدولة بوضع قوانين أكثر براقماتية وواقعية مع تبني القطيعة التامة مع النظام التجاري المحتكر من طرف الدولة بشكل كلي منذ الاستقلال(الجريدة الرسمية: القانون المالي التكميلي رقم 45 ، 1990)

2.2. المرحلة الإنتقالية

تم في هذه المرحلة استحداث مخطط تمويلي جديد تحت إشراف البنوك للانتقال نحو تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، فقد أصدر بنك الجزائر في سبتمبر 1990 عدة أنظمة تتعلق بتنظيم التجارة الخارجية بما يتناسب مع متطلبات الساعة تماشيا مع التغيرات الدولية، حيث تطرقت هذه الأنظمة إلى كيفية توزيع العملة الصعبة على الأشخاص المعنويين و كيفية التعامل مع رؤوس الأموال القادمة نحو الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية والنظر في مسألة تحويل مداخيلها(شامي رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص.202). إلا أن هذه الأنظمة واجهت عدة عراقيل على أرضية التطبيق فكان لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 جملة من الحلول تتماشى مع التحولات الجذرية في التجارة الخارجية. إذ توجت بإصدار مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والتعليمة رقم 03 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 21-04-1991 التي تضمنت التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، وقد أوردت جملة من الشروط والقواعد لتمويل التجارة، وتم إعطاء المستوردين الخواص والعموميين كامل الحرية في ممارسة نشاطهم التجاري على أن يسجل العميل في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة(نفس المرجع السابق، ص. 203).

بناءا على هذا الوصف لتطور أوضاع التجارة الخارجية خلال المرحلة الإنتقالية نحو تحريرها، يمكن القول أن الانتقال إلى تحرير التجارة الخارجية الجزائرية مر بفترتين، يمكن إيجازها كما يلي (بن موسى كمال، 2004، ص ص:433-435):

- **بوادر التحرير التدريجي للتجارة الخارجية(1990-1991)**

بدأت أولى مراحل الانتقال نحو التحرير سنة 1990، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990و كان أول الخطوات لتبديل النظام القديم. بعد صدور مرسوم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991، ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية، وتم رسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية.

بيد أنه لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، ومع انخفاض العائدات من العملة الصعبة نظرا لتذبذب أسعار المحروقات التي تعد الركن الركين المعول به في مجال الصادرات، ازداد الوضع تدهورا حين فتح مجال الاستيراد، علما أن احتياطي الجزائر من العملة الصعبة كان غير مرتفع، مما أدى حينها إلى تكدس

السوق الجزائرية بالمواد الاستهلاكية (جبن، شكولاطة مشروبات...) وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية.

- **العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية (92-94)**

تميزت السوق الجزائرية بالفوضى وعدم الاستقرار بفعل عملية التحرير غير المضبوطة مما أدى إلى لجوء المستثمرين إلى الاستيراد بهدف الربح السريع فقط، وأمام هذا الوضع تحركت حكومة السيد بلعيد عبد السلام آنذاك، إلى اتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالتصحيحات التنظيمية، فجاءت التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة بتاريخ 18 أوت 1992، والتي أعادت صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية منها معايير قابلية التحويل الخارجي والتي أوكلت صلاحياتها للدولة، بعدما كانت من اختصاص البنوك وذلك من خلال **لجنة** « AD-HOC » (**لجنة** « AD-HOC » هي لجنة مرؤوسة من طرف وزير المنتدب للتجارة وهي مكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية ودورها يكمن في أخذ الإجراءات لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية.)، وما يؤخذ عن هذه اللجنة كونها وجهت نسبة كبيرة من الغلاف المالي المخصص للاستيراد إلى القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

إلا أن هذه اللجنة لم تعمر طويلا، وبمجيء السيد مقداد سيفي على رأس الحكومة حلت رسميا في 12 أفريل وقد تمت إعادة النظر في مجموعة قوائم المنتجات المرخص باستيرادها من خلال إصدار تعليمة من وزارة التجارة في 27 أكتوبر1992 تم فيها الفصل بين المنتجات المرخص باستيرادها والمنتجات ممنوعة الاستيراد كما يلي:

- **منتوجات استراتيجية:** ويتعلق الأمر بالمحروقات والمنتجات الاستهلاكية الأساسية، وكذا عوامل الإنتاج المتعلقة بالفلاحة، وتستفيد هذه القائمة بقسط كبير من العملة الصعبة.
- المواد الممنوعة من الاستيراد: تضم قائمة المواد التي لا يمكن استيرادها إلا باستعمال الحساب الخاص من العملة الصعبة، مثل: الشاحنات والحافلات ومواد أخرى لا يمكن استيرادها حتى لوتم استعمال الحساب الخاص من العملة الصعبة كالفواكه والحليب.

3.2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية

تأرجحت السياسة التجارية الجزائرية باتجاه الخارج بين الحماية والتحرير، ورغم أن الجزائر أبدت نيتها لتحرير تجارتها الخارجية من خلال الإجراءات التي قامت بها خلال المرحلة الانتقالية، إلا أن عدم قدرتها على التحكم في تداعيات التحرير التجاري وما نتج عنه من فوضى جعلها تتراجع بتحفظ، إلا أن الواقع جعل من تحرير التجارة الخارجية لأغلب دول العالم أمر حتمي وأكيد، إن لم يكن إلزامي.

1.3.2.أسباب تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية التي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار، إضافة لذلك هناك مجموعة أخرى من الأسباب دفعت إلى تحرير التجارة الخارجية وهي:

- أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية.
- أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية أدت إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشترين في السوق الدولي، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.
- أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد.

كما أن عملية تحرير التجارة الخارجية كان هدفها توفير الاحتياجات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج، كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيرورة الجهاز الإنتاجي.

من الجدير بالذكر أن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي ارتكزت على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية وتبسيط إجراءات الدفع بالخارج من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

إن العودة إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية هي نتيجة حتمية لاتفاقية STAND. By المبرمة مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، والتي تم الاتفاق من خلالها على برنامج التصحيح الهيكلي وإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع شروط من قبل الصندوق، لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون الجزائرية.

- **صندوق النقد الدولي وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية**: أشرف صندوق النقد الدولي على نوعين من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إحداهما للآجال قصيرة و الثانية للآجال المتوسطة و

الطويلة، تسمى الأولى بسياسات التثبيت الاقتصادي و الثانية بسياسة التصحيح الهيكلي أو التعديل الهيكلي و التي كان من أهم نتائجها استعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات الكلية و تحسن الوضعية المالية للبلد(انخفاض المديونية، فائض في الميزانية، انخفاض معدل التضخم، فائض في موازين المدفوعات و التجارة الخارجية، احتياطي كبير من العملة الصعبة) ، و قد ساعد على ذلك بشكل كبير الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق العالمية(مياسي إكرام 2011، ص.196).ومن أهم ما تضمنه برنامج الاتفاق مع صندوق النقد الدولي: مبدأ تحرير التجارة الخارجية وتطبيق القانون الخاص للاستثمار وإدراج النصوص التطبيقية لهذا القانون وإصلاح نظام الصرف، كما أعطيت صلاحيات لبنك الجزائر من أجل إصلاح سياسات الصرف، وكانت سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية هي السياسة التي تبنتها السلطات النقدية تلبية لشروط صندوق النقد الدولي لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون الجزائرية، و في ما يلي نتطرق لأهم هذه الشروط:

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22 ٪ سنة 1991 ثم 40,17٪ سنة 1994 ، ويهدف هذا التخفيض إلى الأهداف التالية :
- استعادة التوازن الخارجي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطاءها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي

إلا أن هذه السياسة أثبتت فشلها بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

- **تحرير التجارة الخارجية**: أصدر البنك الجزائري في 12 أفريل 1994 تعليمة تم على إثرها تحرير الواردات، وضبط الإجراءات المتعلقة بالاستيراد بما يتماشى مع ذلك.
- **الانضمام إلى منظمات عالمية**: يشترط صندوق النقد الدولي الانضمام للمنظمات العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة «OMC» وهذا من أجل كسب مكانة في الساحة الدولية.

في هذا المجال، تم إصلاح النظام الجمركي وانتهاج سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية، كما تم تحديد القواعد المطبقة على عمليات التصدير والاستيراد، بالإضافة لوضع إطار تأميني تمويلي مؤسساتي لتنظيم التجارة الخارجية الجزائرية.

2.1.3.إصلاح النظام الجمركي

حمل الأمر 01-02 الصادر سنة 2001 تعديلات جديدة على هيكل التعريفة الجمركية من خلال تقليص عدد المعدلات من جهة، و خفض قيمتها من جهة أخرى و في هذا الإطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية إلى 30 % بعد ما كانت 45% حيث تأسست تعريفة جمركية جديدة، تتحدد نسبها كما يلي: 5% للمواد الأولية و مواد التجهيز، 15% للمنتجات المصنعة، 30% للسلع الاستهلاكية و إلغاء القيمة لدى الجمارك و تعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل (DAP) بمعدل 60%.(بهلولي فيصل ،2012، ص.118).

كما أقدمت الجزائر على منح مجموعة من الإجراءات المبسطة للمتعاملين الاقتصاديين من أجل تسريع عملية التخليص الجمركي و الإسهام في تسهيل التجارة الخارجية، كالتسهيلات التي تتعلق بالتصريح المفصل. حيث يمكن أن يودع تصريحا غير كامل يدعى بالتصريح المؤقت، بعد التعهد بتقديم الوثائق الناقصة أو استكمال هذا التصريح في الآجال المحددة (المادة 86 من قانون الجمارك)، والاعتماد على المسار الأخضر وهو من التقنيات الحديثة الخاصة بمجال تسيير المخاطر، حيث يسمح هذا الإجراء للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح لدى الجمارك(جفاف وليد، 2009. ، ص.172)

القواعد المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير

تحددت المبادئ الأساسية في مجال الاستيراد و التصدير بنصوص الأمر03-04 الصادر في 19 جويلية 2003 بمقتضى المادة02، حيث يستثنى من عمليات الاستيراد و التصدير المنتجات المخلة بالأمن و النظام العام و الأخلاق، (Guide investir en Algerie, 2013) و قد فرضت على هذه العمليات قيود و إجراءات لحماية المنتج الوطني يمكن إيجازها في ما يلي(نفس المرجع السابق):

- **القيود:** تخضع عمليات تصدير و استيراد المنتجات إلى مراقبة الصرف طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، مع إمكانية اشتراط تراخيص لاستيراد و تصدير المنتجات، كما يجب أن تكون المنتجات المستوردة مطابقة للمواصفات المتعلقة بنوعية المنتجات و أمنها وفقا للقانون رقم 03-09 الصادر في فيفري 2009 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، و المرسوم التنفيذي

رقم 90-366 الصادر في 10نوفمبر1990 المتعلق برسم و عرض المنتجات المنزلية غير الغذائية، و القانون 04-04 الصادر في 23 جوان 2004 المتعلق بالتقييس و الأمر الصادر في 15 جوان 2002 المحدد لطرق تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك المتعلق باستيراد السلع المقلدة.

– **الإجراءات الحمائية**: يمكن أن يستفيد الإنتاج الوطني من حماية تعريفية في شكل حقوق جمركية و تدابير الدفاع التجارية، و يتعلق الأمر بتدابير وقائية و إجراءات تعويضية أو مضادة للإغراق.

تطبق إجراءات الحماية تجاه منتوج ما، إذا كان مستوردا بكميات متزايدة إلى درجة أنها تلحق أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم بفرع من فروع الإنتاج الوطني لمنتجات مماثلة أو منافسة له مباشرة، مع إمكانية تطبيق تدابير وقائية تتخذ في شكل تقييدات كمية عند الاستيراد أو رفع نسب الحقوق الجمركية، من الممكن أيضا فرض حق تعويض على سبيل المقاصة، على كل دعم ممنوح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عند الإنتاج أو التصدير أو النقل لكل منتوج يلحق أو يهدد تصديره إلى الجزائر بإلحاق ضرر كبير لفرع من فروع الإنتاج الوطني، و الحق التعويضي هو حق نوعي يستوفى كما هو الشأن بالنسبة للحقوق الجمركية، أما الحق ضد الإغراق فشأنه شأن الحقوق الجمركية يمارس على كل منتوج يكون سعره عند تصديره للجزائر أقل من قيمته العادية أو قيمة منتوج مشابه له، و بالتالي استيراده يلحق الضرر بأحد فروع الإنتاج الوطني.

4.2.الإطار التمويلي، التأميني، المؤسساتي، والتنظيمي

تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX ، حيث يتم تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية، و في الجانب التمويلي تقوم بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، كما تم إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية، أما في الجانب المؤسساتي التنظيمي، تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI و الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض SAFEX و كذا الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية PROMEX سنة 1996 ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية و ربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، إضافة إلى تنمية منتجاتهم و تثمين صفقات التصدير وفقا ل "المرسوم التنفيذي رقم327/26 ليوم 1 أكتوبر1996"(عماري جمعي، قندوز طارق، 2010)

5.2.البرامج المرافقة لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10ديسمبر 2003 ، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس2004، وهذا البرنامج غطى 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت الميزانية المخصصة له بـ: 6 مليار دج(طير عبد الحق، مدخل خالد، 2014).

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أسباب كما أنه يستهدف المستويات الثلاث الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلى القطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك وخاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نفس المرجع السابق).

من الجدير بالذكر، أن بدايات مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 1994-1998 تمت تحت وطئة المنظمات العالمية، أي أنه كان انفتاح اجباري وليس اختياري (Mehdi 51-68 (Abbas, 2012, pp

مما سبق يمكننا القول أن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية كان شرط صندوق النقد الدولي لإتمام اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية، واعتبرته الجزائر سبيلا لتوفير احتياجات مؤسساتها الاقتصادية، و لذلك فقد قامت بإصلاح نظامها الجمركي، و نصت قواعد لتنظيم عمليات الاستيراد و التصدير، إضافة إلى وضع إطار تمويلي تأميني، مؤسساتي و تنظيمي لتسهيل هذه العمليات، كما أنها وضعت برامج مرافقة لهذا التحرير كالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من سهولة دخول و خروج السلع والخدمات، حتى لا تبقى الجزائر مجرد معرض للإنتاج الأجنبي.

3. تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة النفط

لقد كان لانخفاض أسعار النفط أثر كبير على الاقتصاد الجزائري، بحكم طبيعته الريعية، وبالأخص على التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

1.3. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على التجارة الخارجية الجزائرية

تشهد التجارة الخارجية الجزائرية تراجعا كبيرا بسبب انخفاض أسعار النفط منذ 2014 و بقي الحال على حاله طيلة سنة 2015 حيث انتقل معدل أسعار خام الصحاري من 61,69 دولار للبرميل في جوان 2015 إلى 56,34 دولار للبرميل في شهر جويلية، أي بانخفاض قدره 5,35 دولار، وجاء هذا الانخفاض توازيا مع الهبوط العام لأسعار النفط في شهر جوان حيث فقد برميل الخام حوالي 10% من قيمته بسبب وفرة المعروض في الأسواق العالمية. (تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك) وأشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه استمر انخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016هذا الانخفاض الذي انعكس مباشرة على الميزان التجاري، حيث سجل الميزان التجاري للجزائر عجزاً بـ17.74 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل عجز بـ 13.17 مليار دولار في 2015، أي بزيادة في العجز قدرها 4.8%، وتراجعت الصادرات إلى 28.88 مليار دولار في 2016 مقابل 34.66 مليار دولار، ما يعني أنها تهاوت بـ16.7%،أما الواردات فقد انخفضت كذلك، لكن بوتيرة أضعف، لتبلغ 46.72 مليار دولار في 2016، مقابل 51.07 مليار دولار في 2015، أي بنسبة تراجع 9.62%، وهو رقم بعيد عن الرقم الذي وضعته الحكومة الجزائرية كهدفٍ وهو 40 مليار دولار، وفي ما يتعلّق بالمحروقات فقد تقلّصت الصادرات من 32.69 مليار دولار في 2015 إلى 27.01 مليار دولار في 2016، أي بتراجعٍ بـ17.12%، كذلك تراجعت الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2.58 مليار دولار في 2015 إلى 2.06 مليار دولار في 2016، ما يؤكّد أن رحلة "تنويع الاقتصاد" التي تراهن عليها الحكومة الجزائرية لا تزال طويلة، وفي مقابل ذلك انخفضت واردات المنتجات الغذائية إلى 8.22 مليارات دولار في 2016، مقابل 9.31 مليارات دولار في 2015، في الوقت الذي تراجعت فيه أيضاً فاتورة السلع الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.27 مليار دولار مقابل 8.67 مليارات دولار في سنة 2014 ،أما واردات السلع من وسائل الإنتاج فقد تقلّصت هي الأخرى إلى 14.33 مليار دولار في 2016 مقابل 15.97 مليار دولار في 2015، فيما بلغت قيمة واردات التجهيزات 15.89 مليار دولار مقابل 17.74 مليار دولار في 2015، و هذا بسبب السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة

الجزائرية، أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية، فقد حافظت الصين على صدارة البلدان المصدرة للجزائر للعام الثالث على التوالي، بعدما صدرت ما يقارب 8.39 مليار دولار، تليها فرنسا بـ 4.74 مليار دولار ثم إيطاليا بـ 4.64 مليار دولار،أما قائمة زبائن الجزائر فقد تقدّمتها إيطاليا بـ 4.77 مليار دولار ثم إسبانيا بـ 3.56 مليار دولار فالولايات المتحدة الأميركية بـ 3.22 مليار دولار، وكلّها عبارة عن صادرات نفطية وغازية(https://www.alaraby.co.uk, 2017)

بناءا على الأرقام السابقة، فإن الميزان التجاري في تراجع مستمر منذ 2014 بسبب تراجع الصادرات رغم تراجع الواردات، و ذلك لأن وتيرة التراجع في الواردات ضعيفة بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي الجزائري الذي لا يسمح بإحلال الواردات.

2.3.انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الجوانب ذات الصلة بالتجارة الخارجية الجزائرية

شهدت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا مستمرا منذ جويلية 2014، حيث انخفض سعر الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار من 93,24 دينار نهاية مارس 2015 مقابل 77,9 دينار سنة من قبل، كنتيجة لانخفاض سعر النفط، هذا الأخير الذي يعد إلى جانب محددات أخرى، كفارق التضخم و فارق الإنتاجية بين الجزائر و شركائها الأجانب من أساسيات الاقتصاد الوطني التي تحدد المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي(تصريحات مسؤول بنك الجزائر، www.radioalgerie.dz).و ما يزيد الطين بلة أنه لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في الميزان التجاري فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، و حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك على طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل -على قدرتها على التصدير، كما يؤثر التذبذب في حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة (جوزي جميلة، 2012،ص. 5).

و عليه يمكن القول، بعد جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية و التي كانت في الأساس استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، اتسمت بنية التجارة الخارجية الجزائرية خلال العشرية الأخيرة بالهشاشة، هيكل مشوه ،97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية، أكثر من 30% من وارداتها مواد غذائية و سلع استهلاك، بسبب زيادة الاستهلاك للواردات لانخفاض أسعارها بسبب تخفيض التعريفة الجمركية، من جهة، و إعاقة الجهاز الإنتاجي الجزائري بسبب حدة منافسة الواردات له، ، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية فإنه بالرغم من محاولات

الجزائر لتنويع مورديها و زبائنها، إلا أن الإتحاد الأوروبي بقي على رأس قائمة هؤلاء، تليه الصين، و هو تحد آخر للتخلص من التبعية لأحادية المتعامل معه، كما أن تذبذب أسعار النفط عامل أساسي ساهم في خلق التقلبات في أسعار الصرف، هذه الأخيرة التي لها أثر مباشر على أسعار الصادرات و الواردات الجزائرية على اعتبار أنها تكون مقومة بالدولار أو اليورو. حيث أن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و800 مليون دولار سنويا، إذ يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية (60%)، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات، حيث أنه رغم تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات لعدة سنوات ، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتأثر بضربات مالية موجعة جرَّاء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات. (قندوز طارق أبو مازن،www.kantakji.com) هذه التبعية التي تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، وتجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، و خاصة إذا ما تعلق الأمر بانخفاض الأسعار.

3.3. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط

من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط، وأن تبلغ نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1.2 % في السنوات 2017 - 2019 ويرجع تخفيض توقعات النمو بالمقارنة بتوقعات خريف 2016 إلى تدابير ضبط أوضاع المالية العامة المعلنة وانحسار نمو إنتاج النفط والغاز، وفي السنوات 2017-2019 ستساعد زيادة معتدلة نسبتها 2.5% في إنتاج النفط والغاز بفضل بدء الإنتاج من آبار نفط جديدة وتصحيح إيجابي لأسعار النفط على تخفيف الآثار السلبية لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة والمعاملات الجارية على القطاعات الحقيقية غير النفطية، وسيُساعِد استمرار المستوى المتدني لأسعار النفط وركود الطلب الأُسري بسبب ارتفاع مستويات البطالة على كبح جماح التضخم، ومن المتوقع أن يسجّل عجز الموازنة العامة تراجعاً جديداً إلى ما دونو 1 %بحلول 2019 في حال أبقت الحكومة على قيود صارمة لجهة الإنفاق وبناءا على هذا الوضع وضعت الجزائر خطة للتخلص من تداعيات أزمة النفط حاضرا ومستقبلا من خلال خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5 بالمئة عام 2030 خارج المواد النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد الجزائري.

4. خاتمة:

يمكن القول، بعد جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية و التي كانت في الأساس استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، اتسمت بنية التجارة الخارجية الجزائرية غداة أزمة النفط 2014بالهشاشة، هيكل مشوه ،97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية، أكثر من 30% من وارداتها مواد غذائية و سلع استهلاك، ، و بذلك فإن سياسة التحرير التجاري لا يمكن أن تكون سبيلا لتنويع الاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، على العكس من ذلك فهي تشجع الواردات الاستهلاكية التي تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني خاصة عند الأزمات النفطية أين تشح الموارد المتأتية من الصادرات النفطية، ومنه فإن التحرير سياسة تستلزم الدراسة المعمقة لكامل القطاعات المنتجة، لأن التحرير في الأصل وجد لتصريف الفائض من المنتجات والتزود بالمنتجات التي تكون تكلفة إنتاجها عالية نسبيا أو مقارنة مع دول أخرى.

5. قائمة المراجع:

1. بن ديب عبد الرشيد ، 2002-2003. تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، منقول من الموقع:*islamfin.go-forum.net/t1714-topic*
2. بن موسى كمال، 2004، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتراه، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،
3. بهلولي فيصل ،2012، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكةا لأورومتوسطيية، مجلة الباحث، العدد11
4. الجريدة الرسمية: 1990،القانون المالي التكميلي رقم 45 عام.
5. جفاف وليد،2009، اصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تجارة دولية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر،
6. جوزي جميلة، 2012، ميزان المدفوعات الجزائري في ضل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث،العدد11، ص5. منقول من الموقع:
rcweb.luedld.net/rc11/A1123.pdf
7. شامي رشيدة، 2006-2007، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر
8. طير عبد الحق، مدخل خالد،15-16 ماي 2014،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي-دراسة تقييمية للبرنامج الوطني للتأهيل، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة2
9. عماري جمعي، قندوز طارق، 08،09 نوفمبر 2010، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف.

10. قندوز طارق أبو مازن، رصيد ميزان التجارة الخارجية في مفترق الطرق(معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري) الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي إبراهيم-الجزائر. منقول من الموقع:www.kantakji.com

11. المادة 86 من قانون الجمارك.

12. مياسي إكرام،2011 ، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومه، الجزائر،

13. Mehdi Abbas, 2012, L'ouverture commerciale de l'Algérie, Revue Tiers Monde, Presses Universitaires de France. Paris,

14. www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/ KPMG - INVESTIR :Guide investir en Algerie, edition2013.kpmg.dz

15. تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك ، منقولة من الموقع:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150811/48981.html

16. تصريحات مسؤول بنك الجزائر، منقولة على الموقع:

.html1161/4520www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150